جامعة القاهرة
كلية الحقوق

١٤٢٧
٧٤١

تأثير ارتباط الدعاوى على وحدة الخصومة المدنية

رسالة دكتوراه

مقدمة من

السيد عبد العال تمام
الباحث
بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

صـ ٦٠٩
١٣
مرافعات

لجنة الحكم

الأستاذ الدكتور/ فتحي والي — أستاذ قانون المرافعات ونائب رئيس جامعة القاهرة والمشرف على الرسالة «رئيسًا»

الأستاذ الدكتور/ عزمي عبد الفتاح — أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق - جامعة المنصورة «عضوًا»

الأستاذ الدكتور/ أحمد ماهر زغلول — أستاذ قانون المرافعات المساعد بكلية الحقوق - جامعة عين شمس «عضوًا»

١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقديـــــــــر

الحمد لله الذى أعاننى على انجاز هذا العمل ، وأشكره جل شأنه على نعمه وتوفيقه ·

وأتقدم بوافر الشكـر والتقديـــر لكل من تكرم بمعاونـتى فى اعداد هـــذا البحـث واخراجـــه فى هذه الصـــــــورة ·

وأخص بالشكر والتقدير أستاذى الفاضل الاستاذ الدكتور / فتحى والى نائب رئيس جامعـــــــة القاهرة للدراسات العليا والبحوث ، لقبوله الاشراف على هذا البحث ، رغم مشاغله العديدة ومهامـــــــه الجســـام فى خدمة المجتمع والقانون · وكان لهذا القبول أكبر حافز لبذل أقصى جهد ممكن ، حتى يكـــون هذا البحث على مستوى هذا القبول وجديرا بالانتساب الى مدرسته الاجرائية · كما أذكر لسيادته فضـــــل توجيهاته وارشاداته فى اتمام هذه الرسالة ·

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى المستشار الدكتور / ادوار غالى الدهبى ـ رئيس هيئة قضايـــــــا الدولة ـ لملاحظاته القيمة وتوجيهاته البناءة التى كان يبديها أثناء مناقشاتى معه فى بعض موضوعات الرسالـــة كما كان لتشجيعه المستمر ، وسؤاله الدائم ، الفضل فى سرعة انجاز هذا العمل ·

كما لا يسعنى الا أن أشكر أساتذتى وزملائى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــــــة لتشجيعهم المستمر وخدماتهم المتصلة طوال فترة اعداد هذه الرسالة ·

وأشكر كذلك ادارة المركز على ما منحتنى من تسهيلات لانجاز هذا العمل ·

وأسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والسعادة ·

مقدمـــــــة

١ــ أهمية الموضـــــوع :

الارتباط فكرة محورية ذات تأثير بالغ على كثير من موضوعات قانون المرافعات ، تهـــدف الى الحفاظ على وحدة الخصومة المدنية فى مختلف مراحل سيرها حتى انقضائها ، سواء بصـــدو ر الحكم فى الموضوع أو بغير صدور هذا الحكم ، وذلك بالرغم من تعدد أعمالها وتتابعها ، واختلاف مصالح أطرافها وتعارضها .

والدعوى لا تظل على الصورة البسيطة التى رفعت بها ، والتى تقتصر مرافعة الخصوم فيهـــا على ماورد فى صحيفة افتتاحها . فنظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية وتطورها ، وتداخل المعاملات وتجددها ، أصبح من النادر أن يظل النزاع على الثبات الذى رفعت به الدعوى ، وأن تقتصـــــر القضية على الطلبات الأولية ، لأنه من الجمود حرمـــان المدعى من فرصة تصحيح طلباته بما يتفق مع ما أسفر عنه التحقيق أو مع ما آلت اليه علاقته القانونية مع المدعى عليه بعد رفع الدعوى . كمـــا أن المدعى عليه لا يقنـــع هو الآخر باتخاذ موقف الدفاع فى كل الأحوال ، بأن يقتصر دوره علـــى الرد على طلبات خصمه والاكتفاء بتفنيد ادعاءاته ، فقد يعرضه ذلك لخسارة الدعوى أو تفويـــــت فرصة اقتضاء حقه عن طريق المقاصة القضائية ، مما يجنبه مخاطر اعســـار المدعى بعد الفصـــل فى الدعوى الاولى . كما قد تكون للغير مصلحة فى الدعوى القائمة تبرر تدخله او تسمح بأدخالـــــه فيها .

ويقوم الارتباط بدور الضابط والمنظم فى قبول الطلبات المرتبطة ، سواء كانت أصليـــــة أو عارضة . وفى غياب هذا الضابط تصبح الخصومة ــ كما ورد فى المذكرة الايضاحية لقانـــــون المرافعات ــ صراعـــا مائعا يطول أجله ولا يسهل فضه . ولا يكفى القول بأن الارتباط هو منـــاط قبول الطلبات العارضة ، وانما يجب البحث عن معيار واضح وحقيقى للارتباط من خلال اشـــتراك الدعاوى المرتبطة فى العناصر أو فى الوقائع .

وللارتباط أيضا تأثير واضح على مختلف قواعد الاختصاص ، عند الأمر بضم الدعاوى أو الحكم بالاحالة للارتباط . وهذا التأثير على قواعد الاختصاص قد يكون ذا أثر ايجابى عن طريق امتـــداد اختصاص محكمة الطلب الأصلى لنظر الطلب العارض ، ولو كان ذلك الطلب يخرج عن اختصاصهـــا اذا قدم اليها كطلب أصلى . وقد يكون ذا أثر سلبى عندما يؤدى الارتباط الى نزع اختصاص محكمـــة

الطلب الأصلى بنظره ، اذا قدم اليها طلب عارض يخرج عن نطاق اختصاصها المطلق ، ولا تستطيع أن تستمر فى نظر الطلب الأصلى وحده ، نظرا لقوة الصلة بين الطلبين ، مما يضطرها الى الحكم باحالة الطلبين معا الى المحكمة المختصة بالطلب العارض . كما يثير الارتباط فيما يتعلق بالاختصاص مشاكل كثيرة تختلف حسب معيار الاختصاص .

كما يؤدى الارتباط دورا هاما وتأثيرا ملحوظا على خصومة الطعن ، وخصوصا عندما تصل درجة الارتباط بين الدعويين الى عدم التجزئة . ويبدو مقدار هذا التأثير باستثنائه من بعض المبادىء الأساسية التى تحكم خصومة الطعن ، مثل مبدأ وحدة حجية الأمر المقضى ومبدأ نسبية اجراءات الطعن . كما ينظم الارتباط ويحدد نطاق الاستثناءات الواردة على القاعدة التقليدية التى تحظر تقديم طلبات جديدة فى الاستئناف ، عن طريق تحديد متى يعتبر الطلب جديدا ، يحظر تقديمه أو لا يعتبر جديدا يجوز قبوله ، من خلال مقارنة عناصر الطلب الأصلى بعناصر الطلب الجديد ، للوقوف على العناصر المشتركة بينهما وذلك لتقرير قبوله . فمناط قبول الطلبات الجديدة فى الاستئناف ـ حتى فى حدود الاستثناءات المقررة ـ هو ارتباطها بالطلب الأصلى . أما دور الارتباط فى خصومة النقض فهو يكاد يكون معدوما ، بالنظر الى وظيفة محكمة النقض التى تنحصر فى رقابة القانون وتنحسر عن الموضوع .

ومن ناحية اخرى يحقق جمع الدعاوى المرتبطة أمام محكمة واحدة لكى تنظرها معا ، فوائد عديدة ومزايا كثيرة ، منها تمكين المحكمة من الالمام الكامل بالنزاع ، والوقوف على الادعاءات المتبادلة بين الخصوم أو المقدمة من الغير أو الموجهة اليهم ، الأمر الذى ينعكس ايجابا على القرار الصادر من المحكمة فى موضوع النزاع ، ويجعل حكمها أكثر اتفاقا مع المراكز الواقعية للخصوم . كما أن تجميع الدعاوى المرتبطة أمام محكمة واحدة يؤدى الى توفير الوقت والاقتصاد فى النفقات ، مما يعد تطبيقا عمليا ومباشرا لمبدأ تركيز الاجراءات فى الخصومة المدنية .

ومن أهم النتائج المترتبة على تجميع الدعاوى المرتبطة أمام محكمة واحدة تجنب مخاطر تعارض الأحكام وتناقضها فى الدعاوى المرتبطة ، لأنه اذا نظرت الدعويان المرتبطتان أمام محكمتين مختلفتين فان احتمال تعارض الحكمين يصبح أمرا متوقعا مما يجعل من الصعب تنفيذ الحكمين ولا يستطيع المحكوم له تنفيذ الحكم الصادر لصالحه لوجود صعوبات تحول دون تنفيذه تنشأ عن تعارضه مع الحكم الصادر فى الدعوى الأخرى المرتبطة لصالح خصمه ، ولا يستطيع أى منهما الحصول على ثمرة الحكم الصادر لصالحه لصعوبة تنفيذه . وتجدر الاشارة هنا الى أن صعوبة تنفيذ الأحكام لا تعنى فى كل الحالات أن هناك تعارضا بين تلك الأحكام ، فقد توجد صعوبات فى تنفيذ

بيان موضوعات الرسالـــــة — رقم الصفحة

مقدمة

١- اهمية الموضوع ٧

٢- منهج الدراسة ٩

٣- خطة الدراسة ١٠

الفصل التمهيدى

وحدة الخصومـــــــة

٤- تعريف وتقسيم ١٣

المبحث الاول : التكييف القانونى للخصومة ١٤

٥- اختلاف الفقه حول تكييف الخصومة ١٤

٦- الخصومة رابطة قانونية ١٥

٧- تقدير تلك النظرية ١٥

٨- الخصومة مركز قانونى ١٦

٩- تقدير النظرية ١٦

١٠- الخصومة شكل اجرائى للعمل القضائى ١٧

١١- تقدير النظرية ١٧

١٢- التكييف المقبول : الخصومة عمل قانونى مركب ١٨

المبحث الثانى : آثار وحدة الخصومة ٢٠

١٣- تمهيد وتحديد ٢٠

١٤- آثار وحدة الخصومة بالنسبة للخصوم ٢١

١٥- آثار وحدة الخصومة بالنسبة للقاضى ٢١

١٦- آثار وحدة الخصومة بالنسبة لموضوع النزاع ٢٢

١٧- آثار وحدة الخصومة بالنسبة لطرق الطعن ٢٢

الباب الاول

ماهية الارتبـــــاط

١٨- تمهيد ٢٥

الفصل الاول : انواع الارتباط ٢٧

تمهيد ٢٧

مبحث تمهيدى : الخلاف حول انواع الارتباط ودرجاته ٢٧

١٩- تمهيـــــد ٢٧

٢٠- الارتباط التام والارتباط الناقص ٢٨

٢١- نقد هذا التقسيم ٢٨

٢٢- صور الارتباط عند الاستاذ الدكتور / احمد ابو الوفا ٢٩

٢٣- نقـــد ٢٩

٢٤- الارتباط البسيط والارتباط غير القابل للتجزئة ٣٠

١- من حيث الطبيعة ٣١

٢- ومن حيث المجال ٣١

٢٥- رأينا فى درجات الارتباط ٣٢

المبحث الاول : الارتباط البسيط ٣٥

٢٦- تمهيـــد ٣٥

- اولا - تعريف الارتباط فى فرنسا ٣٥

٢٧-(١) التعريف التشريعى ٣٥

٢٨-(٢) موقف القضاء الفرنسى من تعريف الارتباط ٣٧

٢٩-(٣) تعريف الفقه الفرنسى للارتباط ٣٩

- ثانيا - تعريف الارتباط فى مصر ٤١

٣٠-(١) التعريف التشريعى والقضائى ٤١

٣١-(٢) التعريف الفقهى ٤٢

٣٢- أ- الاتجاه الغائى ٤٢

٣٣- ب - الاتجاه التحليلى ٤٣

٣٤- التعريف المختار للارتباط ٤٤

٣٥- خصائص الارتباط البسيط ٤٦

المبحث الثانى : الارتباط غير القابل للتجزئة

٣٦- تمهيـــد ٤٩

٣٧- اهمية عدم التجزئة والصعوبات التى تعترضه ٤٩

٣٨- معايير ارتباط الدعاوى غير القابلة للتجزئة ٥٠

٣٩-(١) معيار وحدة الغاية او المصلحة ٥١
٤٠- نقد هذا المعيار ٥٢
٤١-(٢) معيار وحدة الطلبات او الاشتراك فى وسائل الدفاع ٥٣
٤٢- نقد هذا المعيار ٥٣
٤٣-(٣) المعيار الراجح لعدم التجزئة ٥٣
٤٤- معايير اخرى لعدم التجزئة ٥٥
٤٥- معيار عدم تجزئة الدعاوى فى القضاء المصرى ٥٦

الفصل الثانى : عناصر الارتباط

٤٦- تمهيد وتقسيم ٥٩

المبحث الاول : اشخاص الدعوى ٦٠

٤٧- اهمية تحديد الخصم ٦٠
٤٨- تعريف الخصم ٦١
٤٩-(١) النظرية الثنائية للخصم ٦٢
٥٠-(٢) النظرية الثلاثية للخصم ٦٢
٥١-(٣) نظرية الخصم الكامل ونظرية الخصم الناقص ٦٢
٥٢-(٤) النظرية الاجرائية ٦٣
٥٣- اثر وحدة الخصوم على الارتباط ٦٤

المبحث الثانى : محل الدعوى ٦٦

٥٤- تعريف وتحديد ٦٦
٥٥- وحدة المحل واثرها على الارتباط ٦٨

المبحث الثالث : سبب الدعوى ٧٠

٥٦- تمهيد ٧٠
٥٧- تحديد طبيعة السبب ٧١
٥٨- تقديرنا للاتجاهات السابقة حول تعريف سبب الدعوى ٧٢
٥٩- اثر وحدة السبب على وجود الارتباط ٧٣

الفصل الثالث : ذاتية الارتباط ٧٥

٦٠- تمهيد ٧٥
٦١- اولا : الارتباط وقيام ذات النزاع ٧٥

٦٢- مقارنة بين الارتباط وقيام ذات النزاع ٧٧
٦٣- اوجه التشابه بين الارتباط وقيام ذات النزاع ٧٧
٦٤- اوجه الاختلاف ٧٨
٦٥- ثانيا : الارتباط وفكرة التبعية ٧٨
٦٦- مظاهر الاتفاق واوجه الاختلاف بين الارتباط والتبعية ٧٩
٦٧- ثالثا : الارتباط والتضامن ٧٩
٦٨- اوجه الموافقات ٨٠
٦٩- اوجه المفارقات ٨٠

الباب الثاني

صور الطلبات المرتبطـــــة
(الطلبات العارضة)

٧٠- تحديد وتقسيم ٨٣
الفصل الاول : الطلبات الاضافية ٨٥
٧١- الاعتبارات التي تتنازع حق المدعي في تقديم الطلبات الاضافية ٨٥
٧٢- الارتباط مناط قبول الطلبات الاضافية ٨٦
٧٣- معيار الارتباط بين الطلب الاضافي والطلب الاصلي ٨٧
٧٤- رأينا في المعيار ٨٩
٧٥- الطلبات الاضافية في قانون المرافعات المصري ٩٠
- اولا : الطلبات الاضافية المرتبطة قانونا بالطلب الاصلي ٩١
٧٦-(١) ما يتضمن تصحيح الطلب الاصلي او تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت او تبينت بعد رفع الدعوى . ٩١
٧٧-(٢) ما يكون مكملا للطلب الاصلي او مترتبا عليه او متصلا به اتصالا لا يقبل التجزئة . ٩٣
٧٨-(٣) ما يتضمن اضافة او تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الاصلي على حاله . ٩٤
٧٩-(٤) طلب الامر باجراء تحفظي او وقتي ٩٥
٨٠- ثانيا : الطلبات الاضافية المرتبطة التي تاذن بها المحكمة ٩٦

الفصل الثانى : الطلبات المقابلة ٩٧
٨١ـ تمهيـــــد ٨١
المبحث الاول : ماهية الطلب المقابل ٩٩
٨٢ـ تعريف وخصائص الطلب المقابل ٩٩
٨٣ـ مزايا وعيوب الطلبات المقابلة ١٠٠
٨٤ـ التطور التاريخى للطلب المقابل ١٠٢
٨٥ـ طبيعة الطلب المقابل ١٠٣
٨٦ـ شروط قبول الطلب المقابل ١٠٥
٨٧ـ (١) ان يكون الطلب المقابل مقدما من المدعى عليه الاصلى ١٠٥
٨٨ـ هل يجوز للمدعى الاصلى ان يتقدم بطلب مقابل ١٠٦
٨٩ـ (٢) ان يكون هناك ارتباط بين الطلب المقابل والطلب الاصلى ١٠٨
٩٠ـ العلاقة بين الطلب المقابل والطلب الاصلى ١١٢
٩١ـ الطلبات المقابلة فى قانون المرافعات المصرى ١١٣
٩١ م ـ(١) المقاصة القضائية ١١٤
٩٢ـ(٢) الطلب المقابل بالتعويض عن الاضرار الناشئة عن رفع الدعوى الاصلية او من اجراء فيها ١١٤
٩٣ـ(٣) الطلب المقابل الذى يترتب عليه عدم الحكم للمدعى بطلباته كلها او بعضها او يحكم بها مقيده بقيد لمصلحة المدعى عليه. ١١٦
٩٤ـ(٤) اى طلب يكون متصلا بالدعوى الاصلية اتصالا لا يقبل التجزئة ١١٧
٩٥ـ(٥) ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الاصلية ١١٨
المبحث الثانى : الطلب المقابل بالمقاصة القضائية ١٢٠
٩٦ـ تمهيـد ١٢٠
٩٧ـ شروط قبول المقاصة القضائية ١٢١
أـ الشروط الايجابية ١٢١
ب ـ الشروط السلبية ١٢٣
٩٨ـ مدى تطلب الارتباط بين طلب المقاصة والطلب الاصلى ١٢٤
٩٩ـ دور القاضى فى الحكم بالمقاصة القضائية وطبيعة الحكم الصادر بها ١٢٦
١٠٠ـ تحديد تاريخ المقاصة القضائية ١٢٨

الفصل الثالث : الارتباط والتدخل فى الخصومة ١٢٩

١٠١ــ تمهيد وتقسيم ١٢٩

المبحث الاول : دور الارتباط فى قبول التدخل فى الخصومة ١٣١

١٠٢ــ اولا : التدخل الاختيارى ١٣١

١٠٣ــ(١) التدخل الاختصامى ١٣١

١٠٤ــ شروط التدخل الاختصامى ١٣٢

١٠٥ــ(٢) التدخل الانضمامى ١٣٣

١٠٦ــ مدى تطلب الارتباط لقبول التدخل الانضمامى ١٣٤

١٠٧ــ ثانيا : ادخال الغير (اختصام الغير) ١٣٤

١٠٨ــ١ــ ادخال الغير بناء على طلب احد الخصوم ١٣٥

١٠٩ــ ضرورة وجود ارتباط بين الطلب الاصلى والطلب الموجه الى الغير ١٣٦

١١٠ــ٢ــ ادخال الغير بامر المحكمة ١٣٧

١١١ــ أ ــ ادخال الغير بامر المحكمة فى القانون الفرنسى ١٣٨

١١٢ــ تعقيب ١٣٩

١١٣ــ ب ــ ادخال الغير بامر المحكمة فى القانون المصرى ١٣٩

١١٤ــ حالات ادخال الغير بامر المحكمة فى القانون المصرى ١٤١

١١٥ــ دور الارتباط فى ادخال الغير بامر المحكمة ١٤٢

المبحث الثانى : دعوى الضمان الفرعية ١٤٣

١١٦ــ نطاق الضمان فى قانون المرافعات ١٤٣

١١٧ــ مزايا دعوى الضمان الفرعية ١٤٤

١١٨ــ طبيعة دعوى الضمان الفرعية ١٤٥

١١٩ــ المركز القانونى لكل من طالب الضمان والضامن ١٤٦

١٢٠ــ أ ــ الضمان البسيط ١٤٧

١٢١ــ ب ــ الضمان الشكلى ١٤٨

١٢٢ــ الصورة الاولى : حالة استمرار طالب الضمان فى الخصومة الاصلية ١٤٨

١٢٣ــ الصورة الثانية : حالة خروج طالب الضمان من الخصومة الاصلية ١٤٩

١٢٤ــ الصورة الثالثة : مساعدة الضامن فى دفاعه فى الدعوى الاصلية بعد خروجه منها ١٥١

١٢٥ــ شروط دعوى الضمان الفرعية ١٥١

١٢٦- ١ - وجود ارتباط بين الطلب الاصلى وطلب الضمان الفرعى ١٥٢
١٢٧- ٢ - ان تكون الدعوى الاصلية قائمة ١٥٣
١٢٨- ٣ - ان تكون محكمة الطلب الاصلى مختصة بطلب الضمان الفرعى ١٥٤
- أ - الاختصاص المحلى ١٥٤
- ب - الاختصاص النوعى ١٥٧
١٢٩- الحكم فى دعوى الضمان الفرعية ١٥٧

الباب الثالث

تأثير الارتباط على قواعد الاختصـــــاص

١٣٠- تمهيـــــد ١٥٩
الفصل الاول : تأثير الارتباط على الاختصاص الوظيفى ١٦١
١٣١- تعريف وتحديد ١٦١
اولا : قاعدة قاضى الدعوى هو قاضى الدفع ١٦٣
١٣٢-(١) اهمية القاعدة ونطاقها ١٦٣
١٣٣-(٢) النتائج المترتبة عليها ١٦٣
ثانيا : المسائل الاولية واثرها على الاختصاص الوظيفى ١٦٥
١٣٤- تحديد وتصنيف ١٦٥
١٣٥- ١ - المسائل الاولية الادارية ١٦٦
١٣٦- أ - تفسير الاعمال الادارية ١٦٧
١٣٧- ب - تقدير شرعية العمل الادارى ١٦٨
١٣٨- ٢ - المسائل الاولية الجنائية ١٦٨
١٣٩- الخلاصـــة ١٦٩
الفصل الثانى : تأثير الارتباط على الاختصاص النوعى ١٧١
١٤٠- المقصود بالاختصاص النوعى واهميته ١٧١
١٤١- خصائص الاختصاص النوعى ١٧٢
١٤٢- اولا : تأثير الارتباط على الاختصاص النوعى فى فرنسا ١٧٣
١٤٣-(١) المحكمة الابتدائية هى المحكمة ذات الولاية العامة فى فرنسا ١٧٤

١٤٤- المحكمة الابتدائية ذات اختصاص شامل ١٧٥

١٤٥- نطاق الاختصاص الشامل للمحكمة الابتدائية ١٧٦

١٤٦- الاستثناءات الواردة على قاعدة الاختصاص الشامل للمحكمة الابتدائية ١٧٧

١٤٧-(٢) المحاكم الاستثنائية ١٧٨

١٤٨- اوجه الاختلاف بين تأثير الارتباط البسيط وتأثير الارتباط غير القابل للتجزئة على الاختصاص النوعى ١٨٠

ثانيا : الوضع فى مصر ١٨١

١٤٩-(١) المحكمة الابتدائية ١٨١

١٥٠- تأثير الارتباط على الاختصاص النوعى للمحكمة الابتدائية ١٨٢

١٥١-(٢) المحكمة الجزئية ١٨٣

١٥٢- تأثير الارتباط على اختصاص المحكمة الجزئية ١٨٤

الفصل الثالث : تأثير الارتباط على الاختصاص القيمـــى ١٨٧

١٥٣- تمهيـــد ١٨٧

المبحث الاول : قواعد تقدير قيمة الدعاوى المرتبطة ١٩٠

١٥٤- تمهيد وتقسيم ١٩٠

المطلب الاول : تقدير قيمة الدعوى فى حالة تعدد الطلبات ١٩١

- اولا : الوضع فى فرنسا ١٩١

١٥٥- لمحه تاريخية ١٩١

١٥٦- موقف القانون الفرنسى الحالى ١٩٣

- ثانيا : الوضع فى مصر ١٩٤

١٥٧- وحدة السبب اساس تقدير قيمة الطلبات المتعددة جملة . ١٩٤

المطلب الثانى : تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الطلبات وتعدد الخصوم ١٩٧

١٥٨- تمهيـــد ١٩٧

١٥٩- مسلك القانون الفرنسى ١٩٧

١٦٠- الوضع فى مصر (المادة ٣٩ مرافعات) . ١٩٩

المبحث الثانى : دور الارتباط فى توزيع الاختصاص القيمـــى ٢٠٢

١٦١- اهمية الطلبات الختامية فى تقدير النزاع ٢٠٢

اولا : اثر الطلبات العارضة على الاختصاص القيمى للمحكمـــة الجزئية ٢٠٣

١٦٢ـ١ـ فى فرنسا ٢٠٣

١٦٣ـ٢ـ فى مصر ٢٠٤

ثانيا : اثر الطلبات العارضة على الاختصاص القيمى للمحكمـــة الابتدائية ٢٠٧

١٦٤ـ١ـ الوضع فى فرنسا ٢٠٧

١٦٥ـ٢ـ الوضع فى مصر ٢٠٨

١٦٦ـ رأينا فى الموضوع ٢٠٩

الفصل الرابع : تأثير الارتباط على الاختصاص المحلى ٢١١

١٦٧ـ تمهيـــــد ٢١١

المبحث الاول : تأثير الارتباط على الاختصاص المحلى عند تعدد المدعى عليهم . ٢١٢

١٦٨ـ القاعدة العامة فى الاختصاص المحلى ٢١٢

١٦٩ـ المحكمة المختصة محليا فى حالة تعدد المدعى عليهم ٢١٢

١٧٠ـ نطاق تطبيق القاعدة ٢١٣

١٧١ـ شروط تطبيق القاعدة ٢١٤

١٧٢ـ الارتباط مناط الاختيار عند تعدد المدعى عليهم ٢١٥

١٧٣ـ فى فرنسا ٢١٦

١٧٤ـ فى مصر ٢١٨

المبحث الثانى : نطاق اختصاص محكمة الطلب الاصلى بالطلبات المرتبطة ٢٢١

١٧٥ـ المبررات العملية والمنطقية لاختصاص قاضى الطلب الاصلى بالطلب المرتبط ٢٢١

١٧٦ـ نطاق تطبيق هذه القاعدة ٢٢١

الباب الرابع

نظـر الدعوى المرتبطـــــــة

١٧٧ـ تمهيد ٢٢٣

الفصل الاول : الدفع بالاحالة للارتباط ٢٢٥

١٧٨ـ تمهيـــــد ٢٢٥

المبحث الاول : شروط واحكام الدفع بالاحالة للارتباط ٢٢٦

ـ اولا : شروط الاحالة ٢٢٦

١٧٩-(١) ان تتبع المحكمتان جهة قضائية واحدة ٢٢٦

١٨٠-(٢) ان تكون المحكمتان من درجة قضائية واحدة ٢٢٧

١٨١-(٣) ان تكون كل محكمة مختصة بالدعوى المرفوعة اليها ٢٢٩

١٨٢-(٤) ان تكون الدعويان قائمتين بالفعل امام المحكمتين ٢٣١

- ثانيا : احكام الدفع بالاحالة للارتباط ٢٣٢

١٨٣-(١) المحكمة التى يجوز اثارة الدفع بالاحالة امامها ٢٣٢

١٨٤-(٢) من يجوز له اثارة الدفع بالارتباط ٢٣٣

١٨٥- رأينا فى الموضوع ٢٣٤

١٨٦-(٣) وقت اثارة الدفع بالاحالة للارتباط ٢٣٥

١٨٧- أ - الوضع فى فرنسا ٢٣٦

١٨٨- ب - الوضع فى مصر ٢٣٨

١٨٩- جـ - تقييم موقف القانونين الفرنسى والمصرى ٢٣٨

١٩٠-(٤) سلطة المحكمة ازاء الدفع بالاحالة للارتباط ٢٣٩

١٩١- أ - الارتباط البسيط ٢٣٩

١٩٢- ب - الارتباط غير القابل للتجزئة ٢٣٩

المبحث الثانى : الطعن فى الحكم الصادر فى الدفع بالاحالة ٢٤١

١٩٣ - تمهيـــــد ٢٤١

- اولا : القانون الفرنسى ٢٤١

١٩٤- ازدواج طريقة الطعن ٢٤١

١٩٥-(١) طرق الطعن المختلفة ضد الحكم الصادر فى الدفع بالارتباط ٢٤٢

١٩٦- أ - الطعن بطريق المعارضة ٢٤٢

١٩٧- ب - الطعن بطريق المعارضة على الحكم الصادر فى الدفع بالارتباط ٢٤٣

١٩٨- ميعاد المعارضة وشكلها ٢٤٤

١٩٩- ب - الطعن بطريق الاستئناف ٢٤٤

٢٠٠- شكل واجراءات الطعن بالاستئناف ٢٤٥

٢٠١-(٢) تحديد المحكمة الاستئنافية ٢٤٥

٢٠٢-(٣) الحكم الصادر فى الطعن ٢٤٥

ثانيا : الطعن على الحكم الصادر فى الدفع بالاحالة فى القانون المصرى ٢٤٧

٢٠٣ـ وحدة طريق الطعن ٢٤٧

٢٠٤ـ الخلاصة ٢٤٨

الفصل الثانى : ضم الدعاوى المرتبطـــــة ٢٥١

٢٠٥ـ المقصود بضم الدعاوى ٢٥١

٢٠٦ـ سلطة المحكمة فى ضم الدعاوى ٢٥٢

٢٠٧ـ نطاق اعمال ضم الدعاوى ٢٥٣

٢٠٨ـ تأثير الضم على الاختصاص ٢٥٤

٢٠٩ـ طبيعة القرار الصادر بالضم ومدى قابليته للطعن عليه ٢٥٥

الباب الخامـــــس

ارتباط الدعاوى والطعن فى الاحكام

٢١٠ـ تمهيـــــد ٢٥٧

الفصل الاول : القواعد العامة للارتباط فى خصومة الطعن ٢٥٩

٢١١ـ تمهيـــــد ٢٥٩

المبحث الاول : عدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومة ٢٦٠

٢١٢ـ اهمية القاعدة ٢٦٠

٢١٣ـ مفهوم الاحكام غير المنهية للخصومة ٢٦١

٢١٤ـ المقصود بالحكم المنهى للخصومة ٢٦٣

٢١٥ـ اثر استئناف الحكم المنهى للخصومة على الاحكام الصادرة قبله ٢٦٥

المبحث الثانى : الخصوم فى الطعن ٢٦٦

٢١٦ـ نظرة عامة على الشروط الواجب توافرها فى خصوم الطعن ٢٦٦

٢١٧ـ الشرط الاول : ان يكون الخصم فى الطعن طرفا فى الخصومة محل الطعن ٢٦٧

٢١٨ـ تحديد خصوم الطعن ٢٦٩

٢١٩ـ تحديد الخصوم فى الاستئناف (تبادل الطلبات) ٢٦٩

٢٢٠ـ تحديد الخصوم فى النقض (تبادل الطلبات ـ فكرة المصلحة) ٢٧٠

٢٢١ـ الخصائص العامة لفكرة الخصم فى خصومة الطعن ٢٧١

٢٢٢ـ ١ـ الخصم فكرة نسبية ٢٧١

٢٢٣-٢- الخصم فكرة مطلقة ٢٧٢

٢٢٤- فكرة الخصم فى القانون المصرى ٢٧٣

٢٢٥- الشرط الثانى : وحدة الصفة ٢٧٣

المبحث الثالث : قاعدة نسبية الطعن والاستثناءات الواردة عليها ٢٧٥

٢٢٦- القاعدة العامة : نسبية اثر الطعن ٢٧٥

٢٢٧- الاستثناءات الواردة على قاعدة النسبية ٢٧٦

٢٢٨- الاصل التاريخى للاستثناءات الواردة على قاعدة النسبية ٢٧٨

٢٢٩- الاختلاف بين القانون الفرنسى والقانون المصرى فى تناول عدم التجزئة فى موضوع الطعن فى الاحكام ٢٧٩

- اولا : القانون الفرنسى ٢٨٠

٢٣٠-(١) اعلان الحكم ٢٨١

٢٣١-أ - اعلان الحكم فى حالة تعدد المحكوم لهم ٢٨١

٢٣٢- ب- اعلان الحكم فى حالة تعدد المحكوم عليهم ٢٨٢

٢٣٣-(٢) آثار صحيفة الطعن فى حالة عدم التجزئة ٢٨٤

٢٣٤-أ - تعدد المحكوم لهم ٢٨٤

٢٣٥- الاتجاه الاول : عدم قبول الطعن بالنسبة للجميع ٢٨٥

٢٣٦- الاتجاه الثانى : قبول الطعن بالنسبة للجميع ٢٨٥

٢٣٧- ب - تعدد المحكوم عليهم ٢٨٧

- ثانيا : الوضع فى القانون المصرى ٢٨٩

٢٣٨-(١) الاستثناءات الواردة على قاعدة النسبية ٢٩٠

- الطائفة الاولى : ٢٩٠

٢٣٩- عدم التجزئة ٢٩٠

٢٤٠- التزام بالتضامن ٢٩١

٢٤١- الدعاوى التى يوجب فيها القانون اختصام اشخاص معينين ٢٩١

٢٤٢- الطائفة الثانية : مسائل الضمان ٢٩٢

٢٤٣-(٢) شروط اعمال المادة ٢١٨ مرافعات مصرى ٢٩٢

٢٤٤-(٣) التطبيقات القضائية ٢٩٥

الفصل الثانى : احكام ارتباط الدعاوى فى الاستئناف ٢٩٧

٢٤٥- تمهيد ٢٩٧

المبحث الاول : قاعدة حظر ابداء طلبات جديدة فى الاستئناف والدور الذى يؤديه الارتباط فى الخروج على هذه القاعدة ٢٩٩

٢٤٦- تمهيد ٢٩٩

المطلب الاول : معيار الطلب الجديد فى الاستئناف ٣٠٠

٢٤٧- تحديد عناصر الطلب القضائى ٣٠٠

٢٤٨- الطلبات الجديدة باطرافها ٣٠٠

٢٤٩- الطلبات الجديدة بموضوعها ٣٠١

٢٥٠- الطلبات الجديدة بسببها ٣٠٣

المطلب الثانى : دور الارتباط فى قبول الطلبات الجديدة فى الاستئناف ٣٠٧

٢٥١- اختلاف نطاق الاستثناءات فى كل من مصر وفرنسا ٣٠٧

اولا : الوضع فى فرنسا ٣٠٧

٢٥٢-(١) الطلبات الجديدة الناشئة عن اكتشاف واقعة جديدة ٣٠٨

٢٥٣- دور الارتباط فى قبول الطلب الجديد الناشىء عن اكتشاف واقعة ٣١١

٢٥٤-(٢) الطلبات الاحتمالية الكامنة فى الطلب الاصلى ٣١١

٢٥٥- الارتباط بين الطلب الاصلى والطلب الاحتمالى ٣١٣

ثانيا : الوضع فى مصر ٣١٣

٢٥٦- طلب الاجور والفوائـــد والمرتبات وسائر الملحقات التى تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية ٣١٣

٢٥٧- طلب ما يزيد من التعويضات بعد تقديم الطلبات الختامية ٣١٣

٢٥٨- طلب الحكم بالتعويض عن الاستئناف الكيدى ٣١٤

المطلب الثالث : الطلبات العارضة فى الاستئناف ٣١٥

٢٥٩- انواع الطلبات العارضة ٣١٥

٢٦٠- الطلبات الاضافية ٣١٥

٢٦١- الطلبات المقابلة ٣١٧

٢٦٢- التدخل امام محكمة الاستئناف ٣١٩

المبحث الثاني : العلاقة بين الاستئناف الاصلى والاستئناف الاخرى المرفوعة عن نفس القضية ٣٢٣

٢٦٣ـ تمهيـــد ٣٢٣

٢٦٤ـ الاستئناف الاصلى والاستئناف المقابل ٣٢٣

٢٦٥ـ الاستئناف الاصلى والاستئناف الفرعى ٣٢٥

٢٦٦ـ الاستئناف الاصلى والاستئناف المثار ٣٢٦

الفصل الثالث : الارتباط ومحكمة النقض ٣٢٩

٢٦٧ـ تمهيد وتقسيم ٣٢٩

المبحث الاول : التدخل فى خصومة النقض ٣٣٠

٢٦٨ ـ تمهيـــد ٣٣٠

اولا ـ الوضع فى فرنسا ٣٣١

٢٦٩ ـ التدخل الاختيارى ٣٣١

٢٧٠ ـ التدخل الجبرى " ادخال الغير " ٣٣٤

ثانيا ـ الوضع فى مصر ٣٣٤

٢٧١ ـ التدخل امام محكمة النقض ٣٣٥

٢٧٢ ـ الادخال امام محكمة النقض ٣٣٦

المبحث الثانى : مدى رقابة محكمة النقض على قاضى الموضوع فى تقديره للارتباط ٣٣٧

٢٧٣ـ تمهيـــد ٣٣٧

٢٧٤ـ الاتجاه الاول : عدم رقابة محكمة النقض على قاضى الموضوع فى تقديره للارتباط او تكييفه له. ٣٣٧

٢٧٥ـ الاتجاه الثانى : رقابة محكمة النقض على قاضى الموضوع فى تقديره للارتبـــاط وتكييفه له ٣٣٨

٢٧٦ـ رأينا فى الموضوع ٣٣٨

ـ الخاتمة ٣٤١

ـ المراجع

ـ باللغة العربية ٣٤٥

ـ باللغة الفرنسية ٣٥٢

ـ الفهـــرس ٣٦٢

الف

الم

الم

الم

ال

دار الحكيم للطباعة